

PROVISIONAL

A/42/PV.79  
7 December 1987

## الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد المصري (نائب الرئيس) (الجمهورية العربية السورية)

شم : السيد فلورين (الرئيس) (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- قضية فلسطين [٢٨] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
- (ب) تقرير الأمين العام
- (ج) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64472/A

(نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد المصري (الجمهورية

العربية السورية) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٣٨ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/42/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/42/277)

(ج) مشاريع القرارات (A/42/L.33 إلى A/42/L.35)

الرئيس : أود أن أذكر السادة الممثلين بأن قائمة المتكلمين فسي

المناقشة ستقفل في الساعة الخامسة من مساء اليوم ، وفقا للمقرر الذي اتخذ صباح

هذا اليوم . ولذلك أرجو من المتكلمين الذين يودون المشاركة في المناقشة أن يسجلوا

أسماءهم في أقرب وقت ممكن .

أعطي الكلمة الآن للمتكلم الأول في قائمة المتكلمين السيد ممثل السودان .

السيد عبد الكريم (السودان) : إن الجمعية العامة الموقرة ، وهي تبحث البند الخاص بالقضية الفلسطينية ، إنما تجدد سنويا ، وفي كل دورة من دورات انعقادها لسنوات عديدة مضت ، تأييد المجتمع الدولي قاطبة للقضية الفلسطينية ، ولشرعية الكفاح العادل والدائم للشعب الفلسطيني البطل في سبيل استعادة أراضيه المحتلة واسترداد حقوقه الوطنية في العودة لدياره ، وفي ممارسة حقه في تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

لقد تكرر خلال مسيرة نضال الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، العديد من الحقائق والاساسيات التي لا تخفى ، تتمثل في صمود هذا الشعب وتقديمه لتفحيات جسيمة ، في عزم لا يلين وإقدام لا يعرف التراجع ، ضاربا بذلك أروع الأمثلة التي ينبغي أن تُحتذى في البذل والغداء والنضال المستمر ، وفي إصراره على التمسك بهويته الوطنية وحقوقه المشروعة ، رغم المحاولات اليائسة التي ما فتئت اسرائيل تبذلها لتشويه الطبيعة الهيكلية والديموغرافية للأراضي المحتلة ، ولطمس هوية سكانها من العرب الفلسطينيين .

إن الممارسات الاسرائيلية المستمرة المتمثلة في إنكارها في ملف وغرور لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وانتهاكاتها اليومية لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة ، وتحديها السافر للأمرة الدولية ، وتمردا غير المبرر على الاجماع الدولي ، كل هذا يشكل جريمة نكراء في حق الانسانية جمعاء ، ويضع هذه المنظمة الدولية أمام تحد خطير ينبغي التعامل معه بصورة حازمة ، والوقوف في وجه الارهاب الذي تمارسه سلطات النظام الصهيوني ضد شعب يتمسك بحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف .

إن العالم لا يحتاج لتذكيره بشرعية كفاح الشعب الفلسطيني ، ولا يحتاج لدلائل على سطوع حق هذا الشعب ، ولا على وضوح قضيته ، فوثائق المنظمة الدولية حافلة بالقرارات التي تؤكد من خلالها تضامن العالم أجمع ووقوفه على حقائق هذه القضية ، والتي يمثل استمرارها دون حل تهديدا للأمن والسلم الدوليين .

إن دروس التاريخ القريب تبرهن كيف أن التهاون وغف الطرف عن ممارسات الأنظمة الإرهابية النازية والفاشية قد أدى لنتائج وخيمة وعواقب مدمرة دفعت به البشرية منها الباطل .

وحتى لا يعيد التاريخ نفسه ، فإن المنظمة الدولية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالحزم وعقد العزم على إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشعب الفلسطيني بكل أبعادها ، وباعتبارها جوهر النزاع في منطقة الشرق الأوسط .

لقد أكد الشعب الفلسطيني من خلال ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، على إيمانه العميق ورغبته الحقيقية في الوصول لحل سلمي عادل ودائم للقضية الفلسطينية ، وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة .

ومن هنا ، أود أن أؤكد مجدداً ، ومن هذا المنبر ، اتفاق بلادي مع غالبية دول العالم في أن حل المشكلة الفلسطينية يكمن في عقد المؤتمر الدولي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ، بمشاركة كل الدول الأطراف في النزاع ، وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وإن شعب السودان ليجدد في هذه السانحة ومن على هذا المنبر تضامنه غير المحدود مع نضال الشعب الفلسطيني ، ووقوفه في خندق واحد مع ثورة الشعب الفلسطيني حتى يكتب لها النصر المؤزر .

وفي الختام ، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للجهود المقدرة التي تظلمع بها لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وذلك لدورها في تنوير المجتمع الدولي بمعاناة الشعب الفلسطيني وشرعية كفاحه .

السيد شاه (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن قضية فلسطين

هي لب مشكلة الشرق الأوسط التي يشكل استمرار تفاقمها تهديداً خطيراً ، لا للاستقرار في المنطقة فحسب ، بل للسلام والأمن الدوليين أيضا .

إن هذا العام على وجه الخصوص له دلالة فريدة بالنسبة للشعب الفلسطيني .  
 فقبل سبعين عاما صدر وعد بلفور ليبذر بذور المشكلة الفلسطينية . وقبل أربعين عاما  
 قُطعت أوصال الوطن الفلسطيني . وقبل عشرين عاما تقريبا احتلت اسرائيل ما تبقى من  
 الأراضي الفلسطينية . وعليه ، فإن التسلسل الزمني للأحداث الذي ذكرته يتطلب مراجعة  
 تلك الأحداث والتأمل فيها .

إن المخططات الصهيونية لفلسطين قد تحققت عن طريق تشويه التاريخ والهجرة  
 المفروضة وأعمال الإرهاب ، عندما انشئ الكيان الاسرائيلي في عام ١٩٤٨ . وعلى مدى  
 ٢٨ عاما الآن والمجتمع الدولي يشهد عدوان اسرائيل المستمر على الشعب الفلسطيني .  
 ولم يكتف الصهاينة بمجرد اغتصاب الوطن الفلسطيني ، بل إنهم يطمحون إلى إقامة  
 اسرائيل الكبرى . وتحقيقا لذلك تواصل السلطات الاسرائيلية بوحشية اتباع سياسة طرد  
 الفلسطينيين وتشريدهم ومضايقة الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وخارجها .  
 فالسلطات الاسرائيلية تسعى لمحو القومية الفلسطينية والقضاء على أي مظهر من مظاهر  
 نضال الفلسطينيين ممارسة لحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة  
 دولتهم . إن السلطات الاسرائيلية ماضية في نهج منهجي لتغيير التركيب الديموغرافي  
 للأراضي المحتلة وتغيير وضعها وطابعها التاريخي ، ولاسيما مدينة القدس المقدسة .  
 كما أن الدوافع المماثلة هي التي تغذي عدوان اسرائيل على البلدان العربية الأخرى  
 ومخططاتها التوسعية إزاءها ، مما أدى إلى إطلاق العنان لدورة من العنف في المنطقة .  
 إن السلم في هذه المنطقة المعذبة لا يزال بعيدا عن المنال كما كان الحال  
 دائما . بل إن الأمر على العكس من ذلك ، فإن حملة اسرائيل المكثفة لإشاعة القلاقل في  
 المنطقة خدمة لأهدافها الأمنية ، التي لا يمكن تبريرها ، تزيد من معاناة الشعب  
 الفلسطيني ولا تفتأ تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ، بينما تمر اسرائيل على  
 التمسك باعتقادها الخاطئ في أن إطلاق دورة لا نهاية لها من الإرهاب والعنف يتيح لها  
 أن تضمن أمنها وأن تقيم هيمنتها .

إن وفد بلدي يود أن يعرب عن عميق قلقه إزاء الاجراءات القمعية التي تتخذها اسرائيل في الاراضي المحتلة ، وتدنيها للأماكن المقدمة والحفائر التي تقوم بها في المنطقة المتاخمة لقبة الصخرة الأمر الذي يهدد المسجد الأقصى الشريف . كما يدين وفد بلدي سياسة اسرائيل التوسعية ومنها للأراضي العربية المحتلة .

إن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يواصلوا بذل جهودهما لضمان التوصل الى تسوية عادلة وشاملة للمشكلة الفلسطينية وللصراع في الشرق الأوسط . والقواعد الأساسية التي يتحتم أن تقوم عليها مثل هذه التسوية ينبغي أن تكون متفقة مع إعلان جنيف الخاص بفلسطين الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم الذي يتضمن العناصر التالية : ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين ؛ وضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع كل الأطراف المعنية في عملية ايجاد تسوية لمسألة الشرق الأوسط ؛ وضرورة إرغام اسرائيل على إنهاء احتلالها للأراضي العربية وفقاً لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وانسحابها من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها مدينة القدس الشريف ؛ وضرورة معارضة ورفض السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس وأي وضع من أوضاع الأمر الواقع أوجدته اسرائيل مما يتنافى مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وخاصة إقامة المستوطنات ، لأن هذه السياسات والممارسات تشكل عقبات رئيسية في طريق تحقيق السلم في الشرق الأوسط ؛ وضرورة الإعلان عن أن جميع الاجراءات والتدابير التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، والتي غيرت أو قصد بها أن تغير طابع مدينة القدس الشريف ومركزها واعلانها عاصمة لاسرائيل ، تعتبر اجراءات وتدابير لاغية وباطلة .

ويحدونا أمل واطمئنان أن يتم التوصل قريباً الى توافق آراء بشأن عقد مؤتمر دولي للتفاوض بشأن تسوية شاملة في الشرق الأوسط . إن منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، يجب أن تمكن من المشاركة على قدم المساواة في هذا المؤتمر .

وقد قامت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تحت توجيه رئيسها السفير ماسامبا ساري ، بدور هام في تركيز الوعي والاهتمام الدوليين على القضية الفلسطينية . ولا بد أن تواصل عملها بتعبئة الرأي العام الدولي بغية التوصل الى تسوية مبكرة وعادلة لهذه المشكلة .

إن مأساة فلسطين ظلم فادح يهدد السلم العالمي . وإلى أن يحين ذلك اليوم الموعود الذي يستعيد فيه الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف ، يتعين على المجتمع الدولي ، لاسيما الأمم المتحدة بذل جهود دؤوبة لمساعدة هذا الشعب في نضاله النبيل والعاقل . إن الاهتمام العالمي لا بد أن يترجم الى عمل عالمي . ولا مفر من أن يتخذ مجلس الأمن اجراء حازما كالذي نص عليه الفصل السابع من الميثاق ، كوسيلة لإقناع اسرائيل بالامتناع لنداء العقل واحترام قرارات الأمم المتحدة الرامية الى تشجيع التوصل الى حل عادل لهذه المشكلة . وفي الوقت نفسه من المهم بنفس القدر حماية الحقوق الاساسية للسكان الفلسطينيين والعرب الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي .

إن النضال الباسل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لن تعوقه السيامات الالإنسانية والقمعية التي تنتهجها اسرائيل . ولقد أوضح الشعب الفلسطيني تصميمه على مواصلة السعي من أجل قضيته العادلة والنبيلة ألا وهي انشاء وطنه الخاص به . إن باكستان ، حكومة وشعبا ، ستواصل الوقوف الى جانب أشقائها الفلسطينيين وستقدم إليهم كل دعم ممكن في نضالهم العادل .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن قضية

فلسطين من المشاكل التي شغلت المنظمة العالمية منذ انشائها تقريبا . وفي هذه الاثناء نشأت في المنفى أجيال عديدة من الفلسطينيين الملتزمين بإصرار بنيل حقوقهم وطموحاتهم المشروعة ، محرومين من حقهم في وطنهم الخاص أو نشأت وعاشت في ظل الاحتلال والهيمنة الاجنبيين .

وآخر موجات القمع التي تمارس ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي والاعتداءات المستمرة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هي شواهد بليغة على استمرار اسرائيل في محاولتها إضفاء الشرعية على الحالة التي اوجدتها بالاحتلال والضم . إن تصاعد ثورة الفلسطينيين ومقاومتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة يوضح بلاء أن هذه المحاولات والسياسات غير مقبولة ولها حدودها بغض النظر عن القوة والقمع التي تقف وراءها .

إن أزمة الشرق الأوسط ، ما فتئت ، منذ أربعة عقود ، من أقدم مصادر التوتر الدولي خطورة . وبالتالي ، فليس من قبيل المصادفة أنه ، طوال تلك الفترة الطويلة التي شهدت أربع حروب دموية أصبح من الواضح أن كل تأجيل لحل هذه المشكلة يمكن أن تترتب عليه آثار لا يمكن التكهن بها ليس بالنسبة لهذه المنطقة فحسب وإنما بالنسبة للحالة الدولية برمتها .

كذلك أصبح من الجلي أكثر من أي وقت مضى أن السبيل الوحيد للتوصل إلى تهدئة دائمة للتوتر في المنطقة وبدء عملية إيجاد حل سياسي شامل للأزمة في الشرق الأوسط وللمسألة الفلسطينية ، التي هي لب المشكلة ، تكمن في تنفيذ القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن . وذلك يستلزم الانسحاب العاجل والتام للقوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وإقرار الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولته الخاصة به تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والاحترام الكامل لحقوق كل البلدان والشعوب في السلم والأمن داخل حدود معترف بها دوليا .

إن المناقشة التي جرت داخل الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة تؤكد أن المجتمع الدولي لم يعد مستعدا لأن يتقبل الحالة الناجمة في الشرق الأوسط عن سياسة القوة والتوسع والضم التي تنتهجها اسرائيل ، لاسيما محاولتها قمع الهوية الوطنية والوعي الوطني لدى الشعب الفلسطيني .



وثمة موافقة اجماعية تقريبا تشارك فيها بلدان عدم الانحياز كلها على أنه ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي نشط في السعي من أجل إيجاد حل عادل وشامل للمشكلة الفلسطينية ذات الأبعاد السياسية والدولية والقانونية والانسانية والاخلاقية الكبيرة . هذا هو الدين التاريخي والالتزام اللذين تدين بهما الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمأساة الشعب الفلسطيني .

وبالتالي ، فإنه من المفهوم تماما أن تحظى بالمزيد من القبول والتأييد المبادرة الخاصة بعقد مؤتمر سلم دولي بشأن الشرق الأوسط التي قدمت في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة على أن يشارك فيه كل الاطراف المعنية مباشرة على قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وفي هذا الصدد ، لاحظنا ما بينه الأمين العام في تقريره من أن :  
 "هذه الاتجاهات الايجابية ، بالاضافة الى اتفاق الآراء الدولي المتزايد لمآلح التكبير بعقد المؤتمر ، تتطلب منا توحيد الصفوف والاستفادة من الأساس الذي تم ارساؤه حتى الان" (A/42/714 ، فقرة ٢٤) .  
 وفي رأينا ان تحقيق هذه المبادرة بعد سنوات من النزاع واراقة الدماء هو السبيل الواقعي الوحيد لتحقيق تسوية دائمة وعادلة لمشكلة فلسطين وبدونها لا يمكن اقامة سلام مستقر في الشرق الأوسط .  
 ولذلك فمن المشجع أنه قد جرت منذ الدورة الماضية للجمعية العامة مشاورات واسعة النطاق في اطار مجلس الأمن ومع الاطراف المعنية مباشرة بهدف التوصل الى صيغ مقبولة بوجه عام من أجل عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط .  
 وقد أيدت يوغوسلافيا جميع الجهود البناءة الرامية الى ضمان عقد المؤتمر الدولي تأييدا تاما . وعلى نفس المنوال نؤيد أيضا جهود الأمين العام في اطار الولاية المخولة له بمقتضى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . ونرى أن أهم جهد من بين تلك الجهود هو كفالة اشتراك وتمثيل الشعب الفلسطيني في المؤتمر على نحو مرض وعلى قدم المساواة اذ بدون اشتراكه لا يمكن البت في أي قرار يتعلق بمصيره .  
 لقد اتخذت بلدان عدم الانحياز موقفا واضحا لا لبس فيه من المؤتمر الدولي في اجتماع قمته في هراري بزمبابوي . وقد نشطت أيضا لجنة التسعة لبلدان عدم الانحياز المعنية بفلسطين ، في اطار الولاية المخولة لها بمقتضى قرارات مؤتمر القمة في هراري ، ونتائج الاجتماعات الوزارية المنعقدة هذا العام في هراري وبيونغ يانغ ونيويورك في جهودها الرامية الى عقد المؤتمر . وفي هذا الصدد ، وجهت لجنة التسعة نداء في اجتماعها في هراري لجميع البلدان والمنظمات الدولية وللرأي العام العالمي لكي يبذلوا كل ما في وسعهم من أجل تشجيع ومؤازرة جميع الجهود الرامية الى عقد المؤتمر الدولي ، وأحد أهدافه تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولاسيما حقه في اقامة دولته الخاصة به .

ونحن نرى أن جميع الشروط الضرورية أصبحت موجودة لكي تخطو الجمعية العامة في هذه الدورة خطوة حاسمة إلى الأمام بترجمة المناخ المواتي للغاية والتأييد الذي حظي به الاقتراح إلى تنفيذ هذه المبادرة في وقت مبكر . ونحن ندرك بطبيعة الحال جميع العقبات والمصاعب التي تعترض طريق عقد المؤتمر . كما أننا ندرك أيضا أن إيماننا طريقا طويلا تكتنفه مشاورات معبة وصياغة اتفاقات .

والأسباب الرئيسية لذلك واضحة لنا . وتأتي أصعب المقاومة لعقد المؤتمر من جانب إسرائيل - التي لا تريد أن تتخلى عن أطماعها في فرض نفسها كعامل مسيطر وكحكم في الشرق الأوسط ، وعن محاولاتها إملاء شروط الحل ونتيجته - كما تأتي المقاومة أيضا من جانب بعض الدوائر ذات النفوذ خارج نطاق المنطقة ، والتي لا تريد بحكم تصوراتها السياسية أن تقبل بأن تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين على أساس ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف هو السبيل الوحيد لتحقيق حلم دائم في المنطقة . غير أنه ينبغي التذكير بأن أي محاولة لفرض حل لا يضمن هذه الحقوق سيكون مآله الغشل .

ونحن نعتقد أن المناقشة الدائرة حول مشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين وتأييد تلك المشروعات من شأنه إعطاء دفعة قوية وجديدة لتكثيف الجهود والاتصالات والمشاورات في إطار مجلس الأمن ومع الأطراف المعنية مباشرة وكذلك مع جميع من يستطيعون الإسهام في حل المشكلة . وفي نفس الوقت ، لا ينبغي السماح للمعارضة التي تمارسها دوائر سياسية معينة في إسرائيل ، وللجمود المؤقت للحالة أن يشبها تلك الجهود ويشلاها . ولهذا فنحن نؤيد تأييدا تاما استمرار جهود الأمين العام الرامية إلى تخطي المصاعب القائمة حاليا وتعزيز فكرة عقد المؤتمر الدولي . ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد ، أن تقوم البلدان التي تستطيع التأثير سياسيا على إسرائيل بممارسة الضغط على العناصر التي تعرقل العملية السلمية وتعترض طريقها . ذلك لأن كل تأجيل للتسوية مشحون بالمخاطر وأشار ذلك لا يمكن تصورها في الوقت الراهن .

السيد محمد عبدالله أبو الحسن (الكويت) : تنعقد دورة الجمعية

العامه هذه في عام يكتسب أهمية تاريخية خاصة بالنسبة لقضية فلسطين . فهو العام الثمانمئة بعد تحرير القدس من الحملات الصليبية الأوروبية في معركة حطين التي قادها البطل العربي صلاح الدين ، والعام السبعون بعد اصدار وعد بلفور المشؤوم الذي أعطى خلاله من لا يملك وعدا لمن لا يستحق ، هذا الوعد الذي جاء على أساس مقايضة أرض فلسطين بالمساندة اليهودية للحكومة البريطانية المنتدبة عليها .

انه أيضا العام الأربعون بعد صدور قرار الأمم المتحدة الشهير لتقسيم فلسطين ، كما أنه العام العشرون لاحتلال الكيان الصهيوني لبقية أراضي فلسطين والقدس الشريف وزحف قواته لتحتل أراضي عربية أخرى ، والعام الخامس للغزو الاسرائيلي البربري للبنان ومذبحة صبرا وشاتيلا واحتلال المزيد من الأراضي العربية لتكتمل حلقة التآمر ولينتبه الرأي العام ، لاسيما في العالم المتحرر من النفوذ الصهيوني ، الى حقيقة اسرائيل العدوانية وطبيعتها التوسعية بعد أن تحطمت أسطورة الحمل الوديعة المحاط بالذئاب المتوحشة وانكشفت نوايا مروجيها العنصريين .

كلنا نعلم أن قضية هذا الشعب العريق المغتصب لم تحظ بالاعتراف الواجب في ساحات العمل الدولي الا في السنوات القليلة الماضية وبعد أن تخلت دول العالم الثالث من ربة الاستعمار في الخمسينات والستينات . لقد جاء عصر التحرر وعودة السيادة الوطنية لاغلب الشعوب ليكون مجالا لنسمع أخيرا كلمة الحق في المسألة الفلسطينية بمنظمتنا هذه ومن ورائها مختلف ساحات العمل الدولي . واليوم وبعد مرور كل هذه السنوات على الشعب الفلسطيني وهو يبرز تحت الاحتلال وفي منغاه ومعاناته لا زلنا نجد عجرفة القوة والاحتفاء بها في مغالطة التاريخ عاثقا كبيرا أمام استرداد أمة بكاملها لحقوقها المشروعة والمعترف بها من قبل الاغلبية الدولية الساحقة .

فعلى مرأى ومسمع من الأسرة الدولية تمضي اسرائيل سادرة في غيها وغطرستها بادامة الاحتلال غير عابئة بالقرارات العديدة التي تم اتخاذها بهذا الشأن . ان كل ما يجري في الأراضي العربية المحتلة من ممارسات غير شرعية وغير انسانية لا يرتبط

بعمر الاحتلال أو حتى قيام اسرائيل ، بل يتعداه الى أبعد من ذلك بكثير ، إذ انه يرتبط بالعمق والفكر الصهيوني ، وبما أن الفلسفة الأساسية للصهيونية هي أن أرض فلسطين في الواقع هي أرض اسرائيل وان على الشعب الفلسطيني أن يترك أو أن يجبر إخراجه إما بالقوة أو بالضم التدريجي لأراضيه ، فقد قام الصهاينة بكل الأعمال الفظيعة وكل الإجراءات القمعية لجعل حياة السكان في الأراضي العربية المحتلة جحيماً لا يطاق لدفعهم للهجرة وفسح المجال للمزيد من اليهود ليحلوا محلهم\* .

---

\* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

وضمن مخطط مدروس لتحقيق غاياتهم قامت السلطات الاسرائيلية بممارسة الظلم بشتى أنواعه لمسح الشخصية الفلسطينية . ومن هذه الاعمال :

أولا ، تدمير الكيان السياسي في الاراضي المحتلة عن طريق طرد سكانها العرب وتضييق الخناق عليهم لتشريدهم وإبعاد رؤساء البلديات المنتخبين وحل المجالس النيابية المنتخبة بالاضافة الى تدمير الرموز الفلسطينية بمعاقبة من يحمل علما أو خريطة فلسطينية .

ثانيا : تدمير العمود الفقري الثقافي والاجتماعي عن طريق اغلاق الجامعات والمدارس ومعاهد التعليم وحظر الكتب وفرض الرقابة على المحف ومضايقة المفكرين والكتاب والشعراء وطردهم وإبعادهم .

ثالثا ، تهشيم البنية الاقتصادية عن طريق السيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ومضايقة المزارعين بالتحكم في محصولهم ومنتجاتهم والسيطرة عليها . وفي حالة شعب هو زراعي من الاساس كالشعب الفلسطيني فان وسائل العيش هي الارض والماء ؛ وان السيطرة عليهما تجعل حياة هؤلاء المزارعين جحيما لا يطاق بالاضافة الى تدمير اساس سبل كسب عيشهم .

رابعا ، ارهاب السكان المدنيين في الاراضي المحتلة سواء بفرض سيطرتها العسكرية ضدهم أو باستخدام قوة الشرطة الفاشمة التي لا تتورع عن القيام بالبطش بالفتيان الذين يلقون عليهم الحجارة . والادى والامر أن المستوطنين اليهود أخذوا يشكلون وحدات للدفاع المدني للبطش والتنكيل بالسكان المدنيين العزل الذين ليس لهم من معين سوى المواثيق والقوانين الدولية التي تخرق ليل نهار على مسمع ومرأى من الهيئات والمنظمات الدولية .

ان هذه الجرائم والممارسات اللاإنسانية ابتدأت ولم تنته بعد ، إذ مازال في جعبة سلطات الاحتلال الاسرائيلية مزيد من الافعال والممارسات اللاشرعية .

مما يؤخذ على بعض الدوائر الغربية أنها أمام كل ما يحدث على الساحة الفلسطينية فإنها إما أن تكتفي في أسوأ الحالات ببيانات شجب مباشرة أو تعتمد إصاق

التهمة الباطلة مثل وصف كل عمل من أعمال المقاومة الوطنية المشروعة للاحتلال بأنه عمل إرهابي . فلا مصداقية أو جدية لكل من يتجاهل كل أولئك الفلسطينيين الأبرياء الذين يعيشون تحت قهر الاستعمار الصهيوني وذل عنصريته أو يمانون محنة التشرذم خارج الأرض الفلسطينية المحتلة وقسوة الاعتداءات الإسرائيلية عليهم حتى في مخيمات اللاجئين .

إلا أن استمرار إنكار الحقوق الفلسطينية والاحتلال وسياسات العدوان والتوسع وقمع أصحاب الأرض والمراهنة على القوة الغاشمة لن يطمس القضية الفلسطينية العادلة ولن يقوض طموحات أصحابها وكفاحهم من أجل الاستقلال والعودة لأراضيهم . ولن تكفل أمامها الشرعية الدولية من الإصرار على معالجة المسألة الفلسطينية من خلال الأطر القانونية الدولية المتعارف عليها ، ومن أهمها الدعوة لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وبحضور جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد وعلى قدم المساواة مع سائر الأطراف وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ .

وإذ تدعم الكويت بقوة عقد المؤتمر الدولي هذا تود أن تعيد إلى الأذهان التأييد الذي أعرب عنه مؤتمر القمة العربي غير العادي والذي انعقد قبل أسبوعين في المملكة الأردنية الهاشمية ضمن إطار دعم الأمة العربية للجهود السلمية والمبادرات التي تسعى إلى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة . كما لاقى المؤتمر الدولي تأييداً قوياً من منظمة المؤتمر الإسلامي الذي تتشرف الكويت برئاسة قمتها الخامسة ومن قبل حركة عدم الانحياز والبلدان الاشتراكية ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول الشمال .

تجدد الإشارة إلى أن قمة الكويت الإسلامية المنعقدة هذا العام كانت قد أكدت على ضرورة استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يضمن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة التي تكون عاصمتها القدس الشريف وتحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

والى أن يتم اصدار مثل هذا القرار وتنفيذ أغراضه يجب على كل محبي السلام والملتزمين بالمواثيق الدولية أن يقفوا بجانب الشعب الفلسطيني في تصديه لارهاب الصهيوني وللمحاولات المستمرة للاستيلاء على بقية أراضيه بالقوة .

السيد بتاركا (البنانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان المشكلة

الفلسطينية من أقدم المسائل التي تتناولها الجمعية العامة بالنظر في كل دورة من دوراتها . وبحق ، فان الحل السريع لهذه المشكلة بتحقيق الحق السيادي للشعب الفلسطيني في أن يعيش حرا ومستقلا في بلاده ، كان دائما مركز الاهتمام منظمنا والرأي العام العالمي .

ان الشعب الالباني وحكومته قد تابعا ، باستمرار وبشعور من القلق والتعاطف المأساة التي مر بها الشعب الفلسطيني لسنوات ، ومعاناته وحرمانه الشديد . ان القضية العادلة لهذا الشعب الشجاع المحب للحرية والمكافح من أجل التحرر ضد العدوان الصهيوني والامبريالي ، كانت دائما قريبة من قلوبنا ويتفهمها شعبنا ، لقد تمتع هذا الشعب ولايزال بتضامننا ودعمنا الكاملين . وقد تأكد ذلك مرة أخرى في البيان الذي ألقاه وزير خارجية جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية في المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة .



ويستدل من سير الاحداث على أن احتمالات التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية لاتزال ضعيفة . وما لم يتم التوصل الى حل للقضية العادلة للشعب الفلسطيني ، التي تمثل لب الصراع في الشرق الاوسط ، وما لم يعد الشعب الفلسطيني الى وطنه فانه لن يكون هناك سلم أو هدوء في تلك المنطقة ، ولن يكون هناك حل لمشاكل الشرق الاوسط بشكل عام . ومن المعروف تماما أن الذين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن هذه الحالة الخطيرة التي تؤثر تأثيرا مباشرا على مصير أمة بأكملها ، فضلا عن تأثيرها على السلم والامن في المنطقة ، هم الصهاينة الاسرائيليون والامبرياليون الامريكيون الذين وقفوا دائما ومازالوا يقفون مؤيدين تماما للتأييد ومشجعين كل التشجيع السياسية العدوانية الاسرائيلية والانشطة الاجرامية التي تقوم بها اسرائيل .

وفي تحد مسافر وطف للرأي العام العالمي ، يواصل الصهاينة الاسرائيليون دون انقطاع أعمال الارهاب والاضطهاد وارتكاب الجرائم والمذابح ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . وفي لبنان ، لاتزال مخيمات اللاجئين الفلسطينيين أهدافا دائمة للهجمات وعمليات القصف والابادة الجماعية المحمومة التي ترتكبها اسرائيل . وتعتبر السجون ومعسكرات الاعتقال وأعمال الارهاب الاسرائيلية ضد الفلسطينيين ضد العرب بوجه عام دليلا حيا على المأساة التي يعانيها الشعب الفلسطيني . ان المذابح البشعة التي ارتكبتها اسرائيل في مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا والاراضي المحتلة الاخرى بشكل عام ، وعمليات الترحيل الاجباري المنهجي للفلسطينيين والسكان العرب الاخرين من ديار آبائهم واجدادهم ، والاعمال الاجرامية الاخرى ، هي أمور تكشف أمام العالم كله نوايا اسرائيل الشريرة ، المتمثلة في الترحيل الاجباري والتصفية الجمدية للفلسطينيين واقامة دولة اسرائيل الكبرى بضم الاراضي العربية اليها .

وفي هذه المناسبة ، ينبغي أن نشير مرة أخرى الى أن اسرائيل ما كان يمكنها وحدها أن تواصل هذه السياسة الاجرامية القائمة على ضم الاراضي لولا ما تحصل عليه من مساعدة ودعم شامل من الرجعية والامبريالية العالميين ، ومن الامبريالية الامريكية أولا وقبل كل شيء . ولا يمكن أن يخدع أحد بمناورات واشنطن الدبلوماسية والسياسة

بشأن "التسوية السلمية" المزعومة لمشاكل الشرق الاوسط وفي مقدمتها المشكلة الفلسطينية ، أو بدعايتها حول "محاولاتها" اقناع اسرائيل بحضور المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط والدخول في مفاوضات سلمية مع العرب . ان الشعوب ، خاصة الشعوب العربية ، تبني احكامها على الافعال الملمومة والاعمال العدائية التي تقوم بها الامبريالية الامريكية ضدها . وتدرك الشعوب والبلدان العربية أن السبب الاساسي الكامن وراء التنشيط الفعلي لديبلوماسية الولايات المتحدة هو الدوايب العدائية والمؤامرات الرامية الى أن تفرض عليها الدخول في مفاوضات مباشرة ومدققة مع اسرائيل ، وهي نواياها القديمة لتقسيم الامة العربية وجعلها تتخلى عن قضية الشعب الفلسطيني المقدمة لانشاء دولته الحرة والمستقلة .

ويرى وفد البانيا أن زيادة تفاقم الحالة في منطقتي الشرق الاوسط والخليج الفارسي ، فضلا عن المآسي والاحداث المؤلمة التي تجري في لبنان ، هي أمور تستهدف في الواقع توجيه ضربة الى القضية العادلة للشعب الفلسطيني . وقد جرى التخطيط لها بهدف الاضرار بالنضال الذي يخوضه ذلك الشعب وغيره من الشعوب العربية ضد العدوان الصهيوني والامبريالي وعرقلة هذا النضال ، وذلك بتوريط شعوب وبلدان هذه المنطقة في حروب بين الاقوام وصراعات خطيرة بعضها مع بعض بقصد إبعادها في نهاية المطاف عن الهدف الرئيسي لنضالها ، الا وهو التوصل الى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية . كل ذلك أدى الى نشوء حالة خطيرة لحركة التحرير الفلسطينية ولقضية الشعوب العربية قاطبة .

ويتحمل الامبرياليون الاشتراكيون السوفييات أيضا مسؤولية كبرى عن الحالة الخطيرة السائدة في الشرق الاوسط والضربات التي توجه الى النضال التحرري العادل للشعب الفلسطيني . وكما حدث في الماضي ، فان الامبرياليين الاشتراكيين السوفييات ، بما يقومون به من أنشطة تنافسية وتآمرية مع الولايات المتحدة في تلك المنطقة وما يحتفظون به من روابط علنية مع اسرائيل ، يواصلون تزويد اسرائيل على نحو متزايد بالمستوطنين اليهود الجدد لتعمير المستوطنات الجديدة التي ينشئونها في الاراضي

العربية المحتلة ، وذلك رغم اعلاناتهم ومناوراتهم الديماغوجية للتظاهر بمظهر اصدقاء الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ، الامر الذي يبين على نحو متزايد انهم اعداء للقضية الفلسطينية العادلة وللشرق الاوسط كله بوجه عام . وبالإضافة الى ذلك ، فان محاولات موسكو الرامية الى جعل خطتها فيما يتعلق بمؤتمر السلم الدولي في الشرق الاوسط أكثر قبولا تتمل امتالا مباشرا بجهودها ونواياها التي تستهدف أن تكون شريكا في المساومات الجارية وراء الكواليس من أجل تقسيم مناطق النفوذ والهيمنة في تلك المنطقة .

وليست هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي يجد فيها الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى أنفسهم في هذا النضال الذي لا تبدو له نهاية يواجهون مخاطر كبيرة وتهديدات خطيرة لمآثرهم . ان التجربة الطويلة التي اكتسبتها هذه الشعوب في نضالها ضد العدوان الصهيوني والامبريالي والمخططات المعادية للعرب التي تحيكها الدولتان العظميان الرئيسيتان قد دربت هذه الشعوب على أن تتصدى بشجاعة لمعاب واطار كثيرة ومتنوعة . ان الشعب الفلسطيني ، رغم ما يتحمله من تفخيات تجل عن الوصف ومعاب لا تنتهي ، يواصل نضاله العادل من أجل استعادة اراضيه التي يحتلها الصهاينة الاسرائيليون . ان النضال الذي يخوضه هذا الشعب من أجل وطنه والحفاظ على هويته الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، يحظى بتأييد الشعوب العربية الشقيقة وكل الامم والشعوب المحبة للحرية والمحبة للسلم في العالم . وتعتبر المبادرات التي قامت بها الحركة الفلسطينية والشعوب العربية من أجل ضم صفوفها وتعزيز وحدتها تطورات ايجابية ينبغي أن نرحب بها ونزيد من تشجيعها . ففي مواجهة الاخطار والتهديدات العديدة التي يتعين على الشعوب العربية أن تقاومها تصبح مسألة تعزيز وحدتها أمرا حتميا الآن أكثر من أي وقت مضى .

لقد كانت قضية فلسطين ولاتزال قضية كل الشعوب العربية . لذلك فان وحدة صفوفها لم تكن ولن تكون أبدا قضية معتقدات دينية أو مشاعر عاطفية . فهي تنبني أولا وقبل كل شيء على مصالحها الوطنية المشتركة ، ونضالها المشترك ضد كل عدو لها ، وعلى القضية المقدسة لتحرير الاراضي العربية واستعادة حريتها واستقلالها .

ان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ليسوا وحدهم في نضالهم ، اذ تقف الى جانبهم كل الشعوب التقدمية والمحبة للحرية في العالم . والشعب اللبناني ، بومفه صديق مخلص للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ، قد ايد وسيؤيد دائما قضيتهم العادلة ونضالهم لتحقيق تطلعاتهم الوطنية المشروعة . ونحن ندين بقوة السيادة العدوانية والانشطة الاجرامية التي يقوم بها الصهاينة الاسرائيليون ، وكذلك ما تقوم به الدولتان العظميان الرئيسيتان الامبرياليتان من مخططات ومؤامرات وانشطة للهيمنة في الشرق الاوسط ، مما يلحق اضرارا بالغة ويمثل تهديدا خطيرا لمصالح الشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية ، وكذلك للسلم والامن في المنطقة .

وختاما ، اود ان اؤكد ان جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية والشعب اللبناني سيقفان في المستقبل أيضا بقوة لا تلين الى جانب نضال هذه الشعوب . فنحن مقتنعون بان النضال القوي والموحد العزم للشعب الفلسطيني سوف ينتصر .

السيد ميرينو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يوافق يوم

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ذكرى مرور أربعين عاما بالضبط على اليوم الذي اتخذت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية القرار ١٨١ (د - ٢) ، الذي تقرر فيه تقسيم فلسطين جغرافيا وسياسيا الى دولته مستقلتين ، احدهما يهودية والاخرى عربية . وفي حين ان الدولة اليهودية قامت في منطقة جغرافية تبلغ مساحتها ١٤ ٠٠٠ كيلو متر مربع ، فان الدولة العربية لم تظهر قط الى الوجود ، وطردها وشرد ، رغم ان القرار نفسه قد خص للشعب الفلسطيني منطقة لاقامة دولتين تبلغ مساحتها ١١ ٠٠٠ كيلو متر مربع . وبذلك نشأت دولة من الناحية الرسمية ، ولكن ولدت معها أيضا أزمة . كما ان قرار الامم المتحدة يكون قد اضعى الطابع المؤسي على عملية المجابهة وجلب حربا أهلية .

منذ ذلك الحين ، ما برحت الجمعية العامة تبذل جهودها في دراسة بند أدى بالفعل الى صدور أكثر من ٢٠٠ قرار ، إلا أنها لم تتوصل حتى الآن الى حل نهائي لمشكلة تنال على نحو خطير من مصداقية منظمتنا بسبب عدم قدرتها على الاضطلاع بوظيفتها ، في هذه الحالة بعينها ، بوصفها الاداة المناسبة المختصة لايجاد حل ملمس لصراع أدى الى زعزعة الاستقرار في الشرق الاوسط وهدد السلم في هذه المنطقة بصورة خطيرة .

ومن الجلي أن أزمة الشرق الاوسط ستستمر في الترددي مادام المجتمع الدولي عاجزا عن منح الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والامتقلال والسيادة الوطنية ، ومادام الآلاف من الفلسطينيين محرومين من حقهم في العودة الى وطنهم ، ومادامت الاراضي العربية الفلسطينية خاضعة للسيطرة الاجنبية .

ونحن نؤيد جهود اللجنة الخاصة والامين العام من أجل التوصل الى تسوية تفاوضية سلمية وشاملة للمشكلة الفلسطينية . ومن ثم ، نؤيد هذه الجهود وكذلك جهود البلدان غير المنحازة من أجل عقد مؤتمر سلام معني بالشرق الاوسط تشترك فيه كل أطراف النزاع ، بلا استثناء ، من أجل إحلال سلم عادل حقيقي ودائم يؤدي الى ترسيخ حق كل شعوب ودول المنطقة في العيش في سلام وأمن وحسن جوار داخل حدود آمنة معترف بها دوليا . وتدعو كولومبيا ، كدولة غير منحازة في أمريكا اللاتينية ، الى التنفيذ الكامل لولاية الامم المتحدة ، ولاسيما على النحو الذي ورد في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين ارسيا المبادئ التي يجب تطبيقها من أجل ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية .

وكولومبيا مقتنعة بأن الحل النهائي يجب أن يقوم على مبادئ الميثاق التي تشجع استخدام القوة وحيازة الاراضي كأملاب حرب . والاعتراف المتبادل على قدم المساواة بمصالح كل الأطراف المعنية هو وحده الذي يؤدي الى تحقيق الطمانينة والرخاء لشعوب وطن تربطنا بها ، بسبب العديد من الظروف والدوافع ، أوامر السلم والشقافة والدين والشخصية .

السيد الشكر (البحرين) : تعتبر قضية فلسطين والشعب الفلسطيني فسي طبيعتها وجوهرها من القضايا التي تتمثل إتصلا وشيقا بأهداف ومقاصد الأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق وذلك انطلاقا من الدور الذي لعبته وتلعبه في الدفاع عن حقوق الشعوب المناضلة من أجل بلوغ حريتها واستقلالها الوطني وتقرير مصيرها ، ومن أجل توطيد أسس راسخة وعادلة لأمن وسلام العالم . وعلى الرغم من اعتراف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بعدالة قضية الشعب الفلسطيني مازال هذا الشعب محروما من ممارسة حقه غير القابل للتصرف كغيره من شعوب الأرض في الحرية والاستقلال وتقرير المصير .

فالمحنة التي يعاني منها هذا الشعب والمرتبطة بالمأساة ، ليست من الأمور الغامضة أو المشكلات المجهولة . فقد استحوذت على اهتمام المجتمع الدولي منذ بدايتها . فقبل سبعين عاما ، وبالتحديد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ ، تقسّر التآمر على مصير قضية فلسطين والشعب الفلسطيني من قبل الصهيونية العالمية والدول الاستعمارية آنذاك ، حين أصدرت الحكومة البريطانية ، الدولة القائمة بالانتداب في فلسطين ، سرا وتحت جنح الظلام ، إعلان وعد بلفور المشؤوم الذي تعهدت بمقتضاه بمساعدة الحركة الصهيونية العالمية في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين دون علم أو استشارة الشعب الفلسطيني صاحب الحق والأرض . وبموجب ذلك الاعلان فقد وهب لمن لا يملك ما لا يملك الى غير مالكة الشرعي ، إذ منحت الحكومة البريطانية القائمة بالانتداب ما لا تملك ، أي فلسطين العربية ، لأناس لا يستحقونها وغير أصحابها الشرعيين ، أي الصهاينة . واتخذت الحركة الصهيونية العالمية من ذلك الاعلان ذريعة لتهود فلسطين أرضا وشعبا عن طريق استملاك واقتلاع الأراضي العربية الفلسطينية واجتذاب المهاجرين اليهود من جميع أنحاء العالم بهدف توطينهم مكان الفلسطينيين سكان البلاد الأصليين .

ومنذ أكثر من أربعين عاما خلت ، سلمت بريطانيا قضية فلسطين الى الأمم المتحدة وقامت الجمعية العامة على اثرها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ باعتماد القرار ١٨١ (د - ٢) المتعلق بخطة تقسيم فلسطين التي أدت الى قيام اسرائيل على حساب السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني الذي تم تشريده وتشتيته بشتى أساليب الارهاب



ولم تقف نوايا إسرائيل العدوانية وأطماعها عند حدود الاستيلاء على كامل التراب الفلسطيني وتهجير شعب فلسطين والاعتداء على الدول العربية المجاورة ، وإنما تعدت ذلك ، بقيامها بغزو كامل للبنان وبعنوان على العراق ، بضرب المفاعل النووي العراقي الذي يخضع للتفتيش والمراقبة الدولية ، فضلا عن الإغارة على تونس . ومازال لبنان عرضة للغارات والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة التي تشنها ضد هذا البلد ، ومازالت اسرائيل تحتل جزءا من اراضيه .

إننا اليوم نجد اسرائيل التي قامت على اشلء الشعب الفلسطيني تمارس منذ عام ١٩٦٧ وعلى مدى عقدين كاملين من الزمن سيامة رسمية محددة المعالم ذات أهداف مرحلة وأخرى آجلة تتلخص في اقتلاع الشعب الفلسطيني من اراضيه واحتلالها وتدمير بنيته الاجتماعية والاقتصادية معيا منها لطمس تراثه الحضاري العريق والقضاء على عروبيته ومحو هويته . ونتيجة لتنفيذ هذه السياسة التعسفية الارهابية يعيش سكان الاراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت كابوس الاحتلال حقبنة تاريخية قاتمة ومظلمة في ظل ما تمارسه سلطات الاحتلال الاسرائيلي بما يعرف "بسياسة القبضة الحديدية" ، والتي اتخذت لها كخطط رسمية غير معلنة أساليب الابعاد والاعتقال الاداري وفرض الإقامات الجبرية والعقاب الجماعي وهدم المنازل وجرف الاراضي ووضع القيود على ممارسة أبسط الحقوق والحريات الاساسية كحرية التعبير وحرية التنقل وحق التعليم والحق في التنمية الاقتصادية الوطنية .

ومما يزيد من خطورة هذه الحقبنة ، إن الوضع الذي تعيشه الاراضي المحتلة يعد وضعا فريدا من نوعه . كما أن صور المعاناة التي يقاسيها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال القمعي والارهابي لم يشهد لها التاريخ مثيلا . فالوضع في الاراضي العربية المحتلة لا يمكن تصنيفه كاحتلال عسكري مؤقت تحكمه القواعد والاحكام الدولية . كما انه ليس وضعا استعماريًا بالمفهوم الذي عرفته شعوب آسيا وافريقيا . وانما يتميز عن تلك النماذج من حيث جسامة خطورته . إذ هو نمط غاية في الخطورة ، غير مألوف في العلاقات الدولية . وهو عمل عدواني مستمر مخطط له ومرسوم بكل دقة ، يجسده الاحتلال



الامتيطاني السرطاني الذي يسمى الى تغيير طبيعة التركيب السكاني والطابع الجغرافي والديموغرافي لهذه الاراضي ، منتهجا ، كاساليب له ، التهجير التدريجي لاصحاب الاراضي الشرعيين والنزع المنهجي والمخطط له لملكية اراضيهم وممتلكاتهم ، وزرع المستوطنات في هذه الاراضي وإسكانها بالمستوطنين الغرباء عنها .

لا انوي الاستطراد في استعراض واقع القضية الفلسطينية ببعديها الاساسيين ، الارض والشعب ، فهو معروف وموثق في سجلات الامم المتحدة ولا يحتاج لشرح . وهو واقع مؤلم وخطير لشعب نصفه مشرد من وطنه ، ونصفه الآخر يتعرض يوميا للإبادة الجماعية في ظل ممارسات اسرائيل القمعية دون اتخاذ اجراء رادع من شأنه منع المعتدي من الاستمرار في مواصلة إجرامه .

وعلى الرغم من تزايد إيمان المجتمع الدولي بعدالة قضية الشعب الفلسطيني وإدراكه لضرورة تسوية مجمل الجوانب السياسية لقضية فلسطين باعتماد الجمعية العامة القرارات العديدة ، لاسيما القرار ٢٢٢٦ (د - ٢٩) المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ والقرارات اللاحقة ، والتي كان آخرها القرار ٤٣/٤١ المتخذ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، والتي أعادت الجمعية العامة بمقتضاها تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وأكدت بموجبها عدم الاستغناء عن أعمال وإحقاق تلك الحقوق في إيجاد تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين ، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية ، وحق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم التي شردوا عنها وممتلكاتهم التي اقتلعوا منها ، إلا أن تحقيق ذلك لم يكن ممكنا بسبب رفض اسرائيل لقرارات الجمعية العامة وعدم إذعانها لقرارات مجلس الامن .

وطيلة العشرين عاما الماضية بذلت الامم المتحدة الجهود ، وقامت بالمساعي ، وقدمت المبادرات ، وأدرجت المشاريع ، من أجل تسوية عادلة ودائمة لجوهر النزاع العربي الاسرائيلي للحفاظ على فلسطين من الضياع وللحيلولة دون فرض سيادة الامر الواقع الاسرائيلية . إلا أن تلك الجهود والمشاريع والمبادرات الدولية ذهبت أدراج

الرياح كنتيجة طبيعية لرفض اسرائيل المستمر وتعنتها واستهتارها بكل القرارات والاعراف الدولية . إن الموقف الاسرائيلي الراض للسلام ، وهو الموقف المعهود الذي لم يتغير ولم يتبدل منذ عام ١٩٦٧ ، قد أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أو الجدل ، نوايا ومحاولات اسرائيل الحقيقية في فرض الاستسلام في صورة خادعة ، ظاهرها السلام الذي يتفق وأهوائها ، مؤكدة بذلك طبيعتها العدوانية التوسعية ودورها المعادي للسلام والامن في المنطقة كلها . إننا نرى أنه لا ملام إلا السلام القائم على العدل والانصاف الذي يكفل للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه الكاملة غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في تقرير مصيره على أرضه العربية الفلسطينية بقيادة ممثله الشرعي والوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد أبدى قادة الدول العربية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، في قمة فاس بتاريخ ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، استعدادهم التام للعمل في نطاق الأمم المتحدة من أجل ايجاد تسوية سلمية عادلة وشاملة تستند الى الشرعية الدولية ومبدأ التسوية السلمية العادلة لحل قضية فلسطين .

لقد تقدمت الدول العربية بخطة فاس للسلام بنقاطها الثماني المستوحاة جميعها من قرارات الأمم المتحدة باعتبارها أساسا صلبا وأرضية صالحة لحل صلمي عادل ومشرف لقضية فلسطين . هذا المشروع العربي للسلام رفضته إسرائيل كما رفضت وضربت بعرض الحائط المشاريع والمبادرات السلمية الأخرى منذ عام ١٩٦٧ لا لكونها لا تكفل لإسرائيل الهيمنة التامة على كامل التراب الفلسطيني فحسب ، بل لأنها لا تشبع نهمها في السيطرة على المنطقة بأسرها .

وعلى الرغم من رفض إسرائيل المستمر للاستجابة إلى أي تسوية سلمية في نطاق الأمم المتحدة إلا أن ذلك لم يثن القادة العرب عن التمسك بالشرعية الدولية ودعم المحاولات والجهود والمساعي السلمية الهادفة إلى تحقيق ملام عادل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي وفقا لقرارات الأمم المتحدة وعلى أساس استرجاع كافة الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وفي مقدمتها القدس الشريف واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وحل القضية الفلسطينية من كافة جوانبها .

وفي هذا الصدد ، وانطلاقا من إحساس القادة العرب بمسؤولياتهم الدولية التاريخية فقد أيدوا في قمة عمان ، بالأردن بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، عقد المؤتمر الدولي للسلام برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، واشتراك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة المناسبة لتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي تسوية سلمية عادلة وشاملة .

إننا نرى أن الأمم المتحدة مدعوة أكثر من أي وقت مضى لدعم جهود السلام الرامية إلى عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط وفقا لما أوصت به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الفقرتين ٩٤ و ٩٥ من تقريرها الصادر في الوثيقة A/42/35 . وأود أن أؤكد ، في هذا الصدد ، تأييد وفد بلادى لتوصيات تلك اللجنة الواردة في ذلك التقرير . كما نشاطر اللجنة إعجابها بصلاية وحدة الشعب الفلسطيني الصامد ووقوفه بقيادة ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ضد الاحتلال .

وأود أن أحيي باسم البحريني من هذا المنبر صمود الشعب الفلسطيني وشجاعته التي تمثلت في الانتفاضات الشعبية العديدة التي شهدتها الأراضي العربية المحتلة في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة طوال العام الماضي ، تعبيرا أصيلا عن معارضته ورفضه للاحتلال . ويحدونا الأمل أن تتحرك الأسرة الدولية لمناصرة هذا الشعب المكافح وشد أزره عن طريق تقديم المساعدات والدعم المادي والسياسي والمعنوي لنضاله العادل لبلوغ حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف . كما نناشد جميع الدول ، ولاسيما الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، أن تحجب عن إسرائيل مساعداتها المالية والعسكرية والسياسية التي من شأنها دعم وإدامة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وبالتالي تعطيل الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام العادل والدائم في المنطقة .

لقد علمنا التاريخ أن السلام الذي لا يتم إرساؤه على دعائم العدل والإنصاف يعتبر ملاما هشاً مآله الزوال والفشل . ومما لا جدال فيه أنه مهما طال أمد الاحتلال واشتدت صور المعاناة والمحن فلا بد أن ينجلي هذا الليل الطويل المظلم . فالقهر والظلم والقمع لا يولد سوى التحدى والاصرار والتصميم على استرجاع الحقوق المشروعة . وأبلغ دليل على ذلك ما نشهده من صمود بطولي في الأراضي العربية المحتلة ، ومن انتفاضات شعبية متصاعدة تعبر عن تشبث الشعب الفلسطيني بأرضه رغم كل محاولات القهر والتعسف والظلم ، وتشبث بالبرهان الساطع والمتجدد أصالة هذا الشعب الذي زادت من المحن إيماننا بحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وبجتمية ممارسته لحقه في تقرير المصير - تلك المحن الغريفة من نوعها ، والتي قلما تعرض لمثلها شعب آخر من قبل .

لذا فإن وفد بلادى يأمل من الجمعية العامة أن تتمكن بعد مرور أكثر من أربعين عاما على معالجتها لقضية الشعب الفلسطيني ومحنته ومأساته أن تتمكن من إقرار وتبني القرارات الفعالة التي من شأنها إيجاد حل عادل ودائم لهذه القضية بما يجبر إسرائيل على الخضوع والإذعان للإرادة الدولية ويمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف .

وقبل أن أختتم كلمتي هذه أود أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي لا تعرف الكلل لأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على زيادة الوعي والتفهم الدوليين لقضية فلسطين . وأود في هذا الصدد أن أنوه بمفصلة خاصة بجهود رئيس اللجنة معادة ماسامبا ساري مغير السنغال . واننا لنأمل أن لا يمضى وقت طويل قبل أن نرى الشعب الفلسطيني وقد نال حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف في أرضه ووطنه وتمكن من إقامة دولته المستقلة بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية

السيد كيكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : دأبت الامم

المتحدة ، طوال سني عمرها ، على تركيز اهتمامها على المشاكل المعقدة والاحداث العاصفة في منطقة الشرق الاوسط . وفي الآونة الاخيرة استأثرت الحالة المتوترة للغاية المحيطة بالصراع الايراني - العراقي بقلق المجتمع الدولي . انني لا أنوى التقليل من إلحاحية الحاجة الى ايجاد حل مبكر لهذا الصراع المفجع ، ولكني اعتقد أنه يتعيّن علينا أن نحرص على ألا يصرّف هذا الصراع انظارنا عن قضايا المنطقة الملحة الأخرى التي طال عليها الزمن ، وفي مقدمتها بطبيعة الحال قضية فلسطين .

وعلى مر السنين كانت اليابان ترى دائما أنه بما أن القضية الفلسطينية تعتبر لب مشكلة السلام في الشرق الأوسط ، فإن حلها يعتبر ذا أهمية حيوية . ومن المسائل الأساسية المتعلقة بالحالة الفلسطينية ما إذا كان المجتمع الدولي ملتزما حقا بمبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير لكل الشعوب بموجب ميثاق الأمم المتحدة . وجوهر الأمر ليس المصالح الاقتصادية والسياسية لشعوب المنطقة فحسب ، ولكن أيضا حق الإنسان الأساسي في العيش في سلم وأمن . ومن الخطير والغريب في آن واحد أن نعتقد أن الرغبة المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير يمكن تجاهلها إلى ما لا نهاية ، ولكن يكون من الخطأ أيضا أن نعتقد أن حق الشعب الإسرائيلي في العيش في سلم وأمن يمكن إنكاره . وإذا أراد المرء أن تحترم حقوقه بالكامل ويسلم بها ، فعليه أيضا أن يسلم بحقوق الآخرين ويحترمها .

ورغم ان احتمالات تسوية عاجلة للقضية الفلسطينية لا تزال قائمة ، ينبغي على المجتمع الدولي أن يؤيد بحزم الجهود التي تبذل من أجل تحقيق السلم في الشرق الأوسط . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد موقف حكومة اليابان بشأن الشرق الأوسط ككل . وإنني أفعل ذلك إيمانا مني بأن هذا الموقف يمكن أن يكون أساسا للجهود الدولية من أجل تحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة .

أولا ، ينبغي أن يكون السلم في الشرق الأوسط عادلا ودائما وشاملا .

ثانيا ، ينبغي أن يتحقق هذا السلم عن طريق التنفيذ العاجل والكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) ، وبالإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتسليم بها ، بما فيها حق تقرير المصير ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

ثالثا ، ينبغي استكشاف كل طريق يؤدي إلى تحقيق هذا السلم مع المراعاة التامة للمتطلبات الأمنية المشروعة لبلدان المنطقة وطموحات كل الشعوب في المنطقة ، بما فيها الشعب الفلسطيني .

رابعا ، ترى اليابان أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني . ومن ثم تعتقد اليابان أنه من أجل دفع قضية السلم في الشرق الأوسط ، من الضروري أن

تعترف كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بموقف كل منهما وأن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلم .

ومن الضروري من أجل أن يثمر أي جهد لتحقيق السلم ، أن تبدي الاطراف المعنية استعدادها للدخول في مفاوضات وأن تتحلى بالمرونة في عملية المفاوضات ذاتها . وفي المقابل ، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية ضمان عدم تجاهل المواقف الصريحة هذه ، أو التقليل من شأنها ، بل ينبغي عليه أن يشجعها حتى تتطور إلى عملية سلام كاملة تستند إلى دعم دولي واسع النطاق .

وفي هذا السياق تؤيد اليابان فكرة انشاء إطار دولي للتسوية السلمية . وإذا كان هذا الإطار سيسهل حقا عملية السلم ، فإن اليابان متفتحة ومرنة فيما يتعلق بشكلياته . وبالتالي ، صوت وفدي في السنة الماضية مؤيدا القرار ٤٣/٤١ دال ، الذي يطالب ، بين جملة أمور ، بانعقاد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الاوسط .

من المؤكد أن هناك خلافات في الرأي فيما يتعلق بهذا القرار ، كما أن هناك عقبات كثيرة تعترض تنفيذه ، ولكن مما يشجعني أن ألاحظ من تقرير الأمين العام أنه ، على عكس تجربة السنوات الماضية ، ليس هناك عضو واحد في مجلس الأمن يعترض من حيث المبدأ على فكرة انعقاد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة . وبهذه المناسبة أود أن أعرب عن تقدير اليابان للأمين العام وأن أؤكد له تأييدها المستمر لجهوده الرامية إلى الشروع بعملية سلمية تؤدي إلى سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

إن سياسة اسرائيل المتعننة الخاصة بإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة تعتبر عقبة في طريق أي جهد لتحقيق السلم . ولا يمكن لليابان أن تتجاهل سياسة ذلك البلد من أجل أن يغير من جانب واحد طابع الأراضي العربية المحتلة ، مثل ضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان .

إن المصادمات المتكررة بين الفلسطينيين والسلطات الاسرائيلية في تلك الأراضي تسبب لنا قلقا بالغا . وبينما نجد أن كلا من تلك المصادمات قد وقع نتيجة لظروف معينة ، فإننا ينبغي أن نلقي الضوء على السبب الرئيسي لتلك المصادمات ، ألا وهو استمرار احتلال اسرائيل للأراضي العربية .

وبينما لا توافق حكومتي بأي حال من الأحوال على احتلال اسرائيل لتلك الاراضي ، فإنها تناشد اسرائيل بقوة أن تبذل جهودا خاصة لحماية حقوق الانسان بالنسبة للشعب الفلسطيني بما يتفق تماما مع اتفاقية جنيف الرابعة . وتطالب اليابان اسرائيل أيضا بأن تبدي رغبة مخلصمة في السلم بانتهاج طريق نزيه وعادل في ادارتها للأراضي الخاضعة لاحتلالها .

وتبذل اليابان جهودها لتهيئة الظروف التي تؤدي إلى تسوية سلمية للمشكلة . وفي هذا السياق يؤيد بلدي فكرة عقد مؤتمر دولي . وقد تتضح جهود اليابان على نحو أكثر تحديدا في الدعم الذي تقدمه إلى وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) ، التي تلعب دورا مزدوجا في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني وفي تعزيز الاستقرار الاقليمي . واليابان بالاضافة إلى اسهامها بالمال والغذاء اللذين تقدمهما إلى الاونروا منذ ١٩٦٥ ، بدأت في عام ١٩٨٥ بتقديم المساعدة التقنية أيضا . وهي تتعاون أيضا مع الاونروا في مشروعها الخاص بإقامة مدرسة جرش الابتدائية النموذجية في الاردن .

لقد شهدنا أمثلة كثيرة للغاية من البلدان التي تحاول حل نزاعاتها باللجوء إلى الوسائل العسكرية ، ولكن التاريخ قد بيّن مرارا وتكرارا أن أي حل يفرض بالقوة العسكرية لن يدوم . وينطبق هذا بصفة خاصة على الشرق الأوسط ، حيث شهدنا اندلاع الصراع تلو الآخر . وينبغي أن تتعظ كل الاطراف المعنية بعبء التاريخ وأن تعمل من أجل ايجاد حل سلمي عن طريق المفاوضات .

ولا ينبغي أن يتخلى أي طرف عن هدف السلم . وإنني واثق من أنه يوجد بين كل الاطراف المعنية عناصر مستعدة للدخول في محادثات السلم ، ومسؤوليتنا أن نشجع هذه العناصر على أن تعبر عن رأيها وتطالب ببدء المفاوضات .

وفي الختام ، أود أن أحث كل شعوب الشرق الأوسط على أن تنظر إلى تقاليدنا الشريفة والعريقة لتجد الحكمة التي تؤدي بها إلى الحل السلمي . وشعب فلسطين ، بصفة خاصة ، لديه امكانيات كبيرة للاسهام في الاستقرار والرخاء الإقليمي . ولهذا يراودني الأمل الوطيد بأنه سوف يحصل في القريب العاجل على حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ويصبح عامل استقرار حقيقي في المنطقة .



السيد اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : مما لا ريب فيه أن سنة ١٩٨٧ متسجل في تاريخ كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل حقوقه بومفها سنة احتفالية أو على نحو أكثر تحديدا سنة للاحتفالات المريرة . فثمة أحداث معينة تمثل علامات بارزة ونقاط تحول في تاريخ الشعب الفلسطيني ومصيره . وهي لا تمثل أحداثا تاريخية هامة فحسب بل إنها ندوب في جسد هذا الشعب .

لقد مضى أربعون عاما منذ أن حرم الشعب الفلسطيني من حقوقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني التي تسلم بها الأمم المتحدة . ومضى عشرون عاما منذ أن احتلت إسرائيل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وما يربو على خمس سنوات منذ احتلالها لجنوب لبنان . وأخيرا ، ينبغي أن نذكر أنه قد مضى سبعون عاما منذ أن صدر ما يسمى بوعده بلغور الذي يشكل مأساة الشعب الفلسطيني .

تتعرض الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ لاجراءات إرهابية وقمعية عنيفة ووحشية . وهذا هو ما قاله السيد لييوفيتس ، الأستاذ في الجامعة العبرية في القدس الذي لا يمكن لأحد التشكيك بوطنيته حيث ذكر ما يلي :

"إن ما حدث في حزيران/يونيه ١٩٦٧ قد حول إسرائيل إلى قوة غازية

وأداة للهيمنة العنيفة على شعب آخر . وتمثل إسرائيل في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ دولة استعمارية تسيطر على شعب آخر بالقوة العسكرية" .

وفي حقيقة الأمر ، وعلى مر العقود القليلة الماضية ذرف الشعب الفلسطيني الكثير من الدموع ونزف الكثير من الدماء . غير أن الشعب الفلسطيني معروف بمقاومته وليس من الممكن لأي قمع أن يوقف نضاله في سبيل التحرير الوطني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . إن هذا الشعب الذي يواصل بشتى الطرق نضاله العادل ضد الاحتلال الإسرائيلي بالرغم من المعاناة التي واجهها نتيجة لسياسة الدوائر الصهيونية

الحاكمة في اسرائيل يؤيد الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للمشكلة الفلسطينية من شأنه أن يزيل مصدر التوتر في الشرق الأوسط .

وبالرغم من التأييد الدولي واسع النطاق لقضية الشعب الفلسطيني والجهود المبذولة في الأمم المتحدة من أجل إنهاء النزاع العربي - الاسرائيلي لا تزال القضية الفلسطينية تشكل موطن ألم مستمر . وكما ذكرت سابقا ، فمنذ ما يقرب من أربعين عاما وهذه المسألة تناقش في منظماتنا ، وقد أبصرت أجيال كاملة النور وشتت في الشرق الأوسط وأصوات الحرب الشريرة تمك مسامعها . ولا يمكن للخسائر البشرية والمادية التي تكبدتها شعوب الشرق الأوسط ، وبمفء خاصة الشعب الفلسطيني الذي عاش طويلا نتيجة للنزاع العربي - الاسرائيلي ، أن تحصى .

وان المسؤولين عن استمرار النزاع في الشرق الأوسط دون حل معروفون تماما . وفي مقدمتهم تأتي اسرائيل التي مارست منذ سنوات عديدة وحتى الآن سياسة توسعية عدوانية إزاء الدول العربية وشعوبها وتواصل احتلالها غير الشرعي للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وترفض باصرار استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ووقعت كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان والدول العربية الأخرى في مراحل مختلفة ضحية للتوسع الاسرائيلي .

إن البيانات الرسمية والممارسات الفعلية للسلطات الاسرائيلية عبّرت مرارا عن نواياها الجلية بضم الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة . وقد اقترن استنزاف الأراضي الفلسطينية من الناحية الاقتصادية والتغيير غير الشرعي لوضعها القانوني ومعالمها الديموغرافية وطابعها التاريخي بانتهاج اسرائيل سياسة "القبضة الحديدية" ، حسبما جاء في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي تنظر فيه الدورة الحالية للجمعية العامة . فهذه السياسة تنتهجها :

"اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ... في الأراضي المحتلة فهي محاولة لكبت التأييد الشعبي والانشطة الرامية إلى مقاومة الاحتلال ودعم منظمة

التحرير الفلسطينية . وفي مناسبات متكررة قامت القوات الاسرائيلية بمواجهة  
المظاهرات والاحتجاجات التي عمت جميع الاراضي ... بالقوة المسلحة" .

(A/42/35 ، الفقرة ٢٢)

وفي الاراضي التي صادرها المختلون قامت شبكة واسعة من المستوطنات  
الاسرائيلية . وتحاول اسرائيل أن تعيق كل إمكانية لاعادة الضفة الغربية لنهر الاردن  
وقطاع غزة إلى أصحابها الشرعيين وتعكف على حرمان الشعب الفلسطيني من حقه غير  
القابل للتصرف الا وهو حقه في العيش في أرض اجداده .

وتقع مسؤولية عدم التوصل إلى حل المشكلة الفلسطينية أيضا على الشريك الاقدم  
لاسرائيل و "حليفها الاستراتيجي" . فالحماية الدبلوماسية والسياسية التي تقدمها  
الولايات المتحدة هي التي تمد تل أبيب بالقوة . ويمكن القول إننا نشهد هذا التكافل  
السياسي بالفعل في كل دورة من دورات الجمعية العامة . وعلاوة على ذلك ، فإن  
المساعدة العسكرية والاقتصادية والمالية السخية هي التي تمكن اسرائيل من مواصلة  
سياساتها المتهورة في الشرق الاوسط وفيما وراء ذلك .

والجانب الاخر الذي أشر تأثيرا سلبيا بالغا على الجهود المبذولة من أجل  
التوصل إلى حل عاجل للمشكلة الفلسطينية هو حالة التوتر العسكري والسياسي السائدة  
في المنطقة . ومما يشكل مصدر قلق وبنذر بخطر بالغ استمرار الحرب العراقية -  
اليرانية .

لقد ظلت المشكلة الفلسطينية دون حل لفترة طويلة . وان الاذلال والحرمان الذي  
تعرض له الشعب الفلسطيني يفرض علينا أن نلقي نظرة فاحصة على هذه المشكلة . وإن  
الاعراب عن الاسف لما يجري للفلسطينيين في عالمنا المعاصر والدور الذي تلعبه  
اسرائيل في الشرق الاوسط وإظهار الشفقة لا ينبغي أن يشيء في هذه الظروف . والسبيل  
الوحيد لحل هذه المشكلة هو بذل الجهود الجماعية الفعالة الرامية إلى تحقيق حل  
سياسي وشامل لهذه المشكلة المعقدة مع مراعاة المصالح الاساسية لكل الشعوب في هذه  
المنطقة .

وما من شك في أن عدم التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية التي تشكل لب مشكلة الشرق الأوسط هو سبب التوتر المستمر في المنطقة بأكملها فقد بلغ هذا التوتر درجة معينة أصبح يشكل عندها تهديدا للسلم والامن الدوليين . وإن التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية يقتضي تمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف في العودة إلى وطن اجداده وفي تقرير المصير دون أي تدخل أجنبي بما في ذلك إقامة دولته المستقلة وفقا لقرارات الامم المتحدة المعروفة .

ومن الواضح تماما أن شعب فلسطين العربي له الحق المشروع في المطالبة بأن يسمح له الاشتراك في أية مفاوضات تؤثر إما على قضية فلسطين بحد ذاتها أو على تسوية مشكلة الشرق الاوسط ككل . وهذا يعني أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، في أية تسوية للشرق الاوسط ، على قدم المساواة مع غيرها من الاطراف المعنية في جميع مراحل المفاوضات .

وقد رافق الدعم الدولي المتزايد لنضال الشعب الفلسطيني من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وعي متزايد من جانب الرأي العام العالمي لجوهر هذه المشكلة السياسية الصعبة والمعقدة ، والتي لا يمكن حلها إلا ، وأكرر ، ببذل جهود جماعية وبمشاركة جميع الاطراف المعنية .

وبإمكاننا اليوم أن نلاحظ مع الاغتباط أن هناك تفهما عالميا واسعا لحقيقة أن الطريق الحقيقي للتوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الاوسط يكمن في الانعقاد الفوري لمؤتمر دولي . وهذه الفكرة أيدها الامين العام في تقريره عن هذا البند بقوله :

"أجد مشجلا لي في ازدياد اهتمام المجتمع الدولي بفكرة عقد مؤتمر بإشراف الامم المتحدة على أساس يكون مقبولا للجميع" . ( A/42/277 ، الفقرة ٦ )

كما يمكن أن نجد دلالة واضحة على ذلك في مسار مناقشتنا لهذا البند في الدورة الحالية للجمعية العامة . ومن الاهمية بمكان في هذا السياق أن نشير إلى نتائج مؤتمر القمة العربي المعقود في عمان ، والذي أكد المشاركون فيه بالاجماع دعمهم لفكرة عقد مؤتمر دولي فوق العادة .

وفي كل عام يسرد ممثلو دول معينة يتكلمون من على هذه المنصة قوائم بالعقبات القائمة والممكنة لعقد مؤتمر دولي لتسوية مشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين . ألم يحن الوقت لنعكف على إزالة العقبات السياسية الموضوعة على طريق تسوية مسألة الشرق الاوسط ؟ إن من واجبنا أن نفعل ذلك بطريقة متضافرة وبصبر وبحذاقة وقدرة على مراعاة واحترام آراء كل منا ومطالبه الشرعية وأن نتكلم نفس اللغة السياسية .

لقد قال السيد ميخائيل سيرغيفيتش غورباتشوف ، في مقال نشر دوليا على نطاق واسع تحت عنوان "واقع و ضمانات إقامة عالم آمن" ، إنه من أجل التحكم بالصراعات لابد :

"من الاستخدام الواسع لكل وسائل التسوية السلمية للمنازعات

والخلافات بين الدول وعرض القيام بمساع للوساطة" .

إن جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تقف وقفة ثابتة وراسخة إلى جانب شعب فلسطين العربي في جهوده لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . وهذا موقف مبدئي ما برحنا نعبر عنه في تأييدنا الدبلوماسي للتطلعات العادلة للشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة وفي هيئاتها ووكالاتها المتخصصة وفي مختلف المحافل الدولية .

وقد أوكلت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمهمة بالغة الأهمية للتوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية . وما فتئت جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تشارك في عضوية هذه اللجنة منذ إنشائها للمرة الأولى وتقوم بدور نشيط في العمل المتعدد الجوانب الذي تقوم به هذه اللجنة لتعريف الرأي العام الدولي بجوهر المشكلة الفلسطينية ، ولتعبئة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة للشرق الأوسط ، وإقامة سلم دائم في ذلك الجزء من العالم .

إننا نقيم تقييما بالغا العمل الذي قام به السفير ماسمبا ساري ، الممثل الدائم للسنغال ، الذي يتولى رئاسة اللجنة . فالיום تقوم اللجنة بعمل واسع النطاق ومفيد مع المنظمات غير الحكومية التابعة لمختلف الدول الأعضاء في منظماتنا ، بغية تعبئة الرأي العام في تلك البلدان لدعم الجهود التي تبذل حاليا لحل المشكلة الفلسطينية ، ولتعريف تلك البلدان بالحقائق غير المشوهة المتصلة بالنزاع العربي - الاسرائيلي . ويعطى اهتمام متزايد للحلقات الدراسية والندوات الإقليمية التي تعقدها المنظمات غير الحكومية حول قضية فلسطين ، وتغطي وسائط الاعلام عمل اللجنة تغطية أوسع من ذي قبل ، وهذا يبين دون شك تزايد الاهتمام بمسألة تسوية الشرق الأوسط بشكل عام ، علاوة على وجود قلق جاد حول مستقبل الملايين من الفلسطينيين العرب .

ويعتقد وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن الإسهام القيم في وضع المبادئ اللازمة لتسوية القضية الفلسطينية وفي اتخاذ الخطوات العملية لتحقيق هذا الهدف وارد في توصيات اللجنة التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الأخيرة . وفي ظل الظروف الحالية ، نرى أن الوقت قد حان للإقدام على عمل متأن ودؤوب للاعداد لمؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط له سلطته ، تحت رعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة .

وفي هذا الصدد نرى أن ولاية هذه اللجنة تمكنها من البدء بتكثيف العمل على المساعدة في تحقيق فكرة إقامة آلية لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط ، وذلك في إطار مجلس الأمن . ونعتقد أيضا أن الخطوة المحتملة الأخرى في هذا الاتجاه تتمثل في عقد اجتماعات خاصة للجنة لدراسة الجوانب السياسية المحددة للحالة الراهنة في الشرق الاوسط ، ولمناقشة الخطوات العملية الممكنة مناقشة مستفيضة للقيام بالعمل التحضيري المناسب في إطار مجلس الأمن . ومن شأن العمل التحضيري لهذا المؤتمر أن يساعد أيضا على زيادة الثقة والتفاهم المشترك والتعاون بين جميع الاطراف المعنية من أجل تسوية المشكلة الفلسطينية وجميع العناصر الصعبة التي تشكل النزاع العربي - الاسرائيلي .

ويحث وفد بلادي على اعطاء بعد عملي جديد للجهود الرامية إلى حل المشكلة الفلسطينية والشروع في حوار بناء ، ووضع تدابير لبناء الثقة وبالتالي زيادتها بين أطراف النزاع ، والسعي إلى ايجاد حلول سلمية محضة مقبولة لدى جميع الاطراف لهذه المشاكل .

وتعلن جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية من جانبها عن استعدادها لتقديم أي إسهام ممكن في الجهود التي تبذلها منظمنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا لقرار الجمعية العامة

٣٣٦٩ (د - ٣٠) الصادر في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، اعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الاسلامي .

السيد الانسي (منظمة المؤتمر الاسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

مرة أخرى تعالج الجمعية العامة قضية فلسطين - وهي قضية تعالجها الأمم المتحدة منذ ولادة المنظمة . لقد انقضت قرابة ٤٠ سنة على بدء نزاع الشرق الأوسط . وشهدت السنوات الطويلة هذه معاناة الشعب الفلسطيني ونضاله العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني وانشاء دولته الخاصة به . ولكن المجتمع الدولي لم يستطع حتى الآن أن يزيل الظلم الذي عانى منه الفلسطينيون منذ أن سلبت أرضهم وطرد معظم سكانها من ديارهم . ومع ذلك ، في وجه صعوبات القاهرة ، يواصل الشعب الفلسطيني نضاله البطولي من أجل استرداد حقوقه المشروعة في تقرير المصير والحرية والكرامة الوطنية .

إن القضية الفلسطينية هي لب مشكلة الشرق الأوسط ، وتكمن في قلب القضية الفلسطينية مشكلة القدس الشريف ، التي يمثل تفاقمها تهديدا خطيرا لاستقرار المنطقة فحسب بل للسلم والامن الدوليين أيضا .

وترى منظمة المؤتمر الاسلامي أن قضية فلسطين والقدس الشريف هي القضية الرئيسية للأمة الاسلامية ، وذلك بسبب عدالة هذه القضية وبسبب وجود أولى القبلتين وثالث الحرمين تحت احتلال اسرائيل غير الشرعي .



ومنذ ما يزيد على اربعة عقود ما برحت سياسات اسرائيل القائمة على العدوان التوسعي والقمع الوحشي للشعب الفلسطيني ، والتحدي الاستفزازي لارادة المجتمع الدولي والانتهاك الصارخ لجميع قواعد القانون الدولي ، تشكل المصدر الوحيد للعنف الذي لا هوادة فيه والتوتر والحرب في الشرق الاوسط . وإن المخططات النهائية لهذه السياسات واضحة بقدر ما هي عقيمة ، ألا وهي الاغتصاب الدائم للحقوق الاساسية للفلسطينيين وتمفية القضية الفلسطينية .

إن اسرائيل ، عن طريق احتلالها للاراضي العربية والفلسطينية ، والاغارة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية في البلدان المجاورة ، وزيادة بناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة حاليا ، ومصادرة الممتلكات والقيام باستمرار بالاعمال الانتقامية والاعتقالات والاضطهاد للسكان الفلسطينيين ، تحاول اجراء تغييرات ديموغرافية ، وبذلك تحقق اهدافها القائمة على الضم وأحلامها وإحكام قبضتها على الاراضي المحتلة .

وفي هذا الصدد ، ان تقارير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الامرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، ضمن العديد من الوثائق الاخرى الصادرة عن الامم المتحدة ، تكشف النقاب عن الصورة الحقيقية للفظائع التي ترتكبها السلطات الصهيونية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . وفي هذه المرحلة ، يتعين عليّ أن أعبر عن تقدير وإمتنان منظمنا على الإسهام الذي تقدمه لقيمتنا اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تحت الادارة القديرة لرئيسها ، السفير ماسامبا ماري . وقيمة تقريرها الاخير المطروح امامنا واضحة .

يجدر الاعتراف التام بأنه من المستحيل حسم مشكلة الشرق الاوسط ككل دون إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وأنه من المستحيل بالمثل ايجاد حل لهذه المشكلة المعقدة اذا جرى تجاهل الشعب الفلسطيني في أي مفاوضات . ومن غير المتصور الإدعاء

بأن أي مفاوضات مجدية بشأن قضية فلسطين يمكن أن تعقد دون المشاركة التامة للممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني ، ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

ومن المؤسف للغاية أن المبادرات والجهود السلمية الهامة التي يبذلها المجتمع الدولي والمرونة التي تبديها الدول العربية هي وشعب فلسطين في بحثها عن تسوية شاملة ودائمة في الشرق الاوسط لم تلق أي استجابة في اسرائيل . فلقد رفضت اسرائيل وقوضت بصورة منتظمة كل المبادرات السلمية ، ولا تزال موطدة العزم على مواصلة سياساتها القائمة على العدوان والتوسع والضم .

إن عناصر السلم الشامل والعدل والدائم في الشرق الاوسط ، رغم أن اسرائيل تنكرها ، معروفة تماما . ولقد أعلنت في عدد من مقترحات السلم .

إن خطة فاس للسلام التي وضعت في عام ١٩٨٢ ، والتي أيدها تماما منظمة المؤتمر الاسلامي على مستوى اجتماعات قمته ، تحتوي على عناصر السلم الشامل والعدل والدائم في الشرق الاوسط . وقد حددتها الامم المتحدة أيضا ، وهي تتضمن العناصر التالية : أولا ، استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في العودة وفي ممارسة تقرير المصير وفي وطن سيادي ؛ وثانيا ، انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس الشريف ؛ وثالثا ، الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، وتحقيق العدالة والامن لجميع الشعوب .

إن موقف منظمة المؤتمر الاسلامي فيما يتعلق بقضية فلسطين معروفا تماما . ومؤتمر القمة الاسلامية الخامس ، المعقد في الكويت في الفترة من ٢٦ الى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، قد أكد من جديد ضمن جملة امور ، على تمسكه والتزامه الكامل بالمبادئ التالية : أولا ، إن قضية فلسطين ، وهي القضية الاولى بالنسبة للمسلمين ، تشكل لب مشكلة الشرق الاوسط . ثانيا ، ان قضية فلسطين ومشاكل الشرق الاوسط يجب أن تعالج وتحسم باعتبارها كلا لا يتجزأ ؛ ولذا ، لا يمكن أن يكون هناك أي حل جزئي أو حل

لا ينخرط فيه إلا بعض أطراف الصراع أو يشمل بعض أسباب الصراع ويستبعد الأسباب الأخرى ، ولا يمكن أيضا إرساء سلام جزئي ، فلا بد أن يكون السلام شاملا لجميع الأطراف .  
 ثالثا ، لا يمكن إلا أن يركز السلم العادل في المنطقة على الانسحاب الكامل وغير المشروط لإسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني التي تتضمن حقه في وطنه ، فلسطين ؛ وحقه في العودة إلى وطنه وفي استعادة ممتلكاته كما تكفله قرارات الأمم المتحدة ؛ وحقه في تقرير المصير دون أي تدخل خارجي ؛ وحقه في أن يمارس بحرية سيادته على أرضه الوطنية وموارده الطبيعية ؛ وحقه في إقامة دولة وطنية ومستقلة وذات سيادة في فلسطين ؛ وجعل القدس الشريف عاصمة لها ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .  
 رابعا ، أن مدينة القدس الشريف ، عاصمة فلسطين ، هي جزء لا يتجزأ من أرض فلسطين المحتلة . ولذا يجب على إسرائيل أن تنسحب منها انسحابا كاملا وغير مشروط وأن تعيدها إلى السيادة الفلسطينية . وخامسا ، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وهي وحدها التي يحق لها أن تمثل هذا الشعب وأن تشارك بصورة مستقلة وعلى قدم المساواة في جميع المؤتمرات والأنشطة والمحافل الدولية التي تتناول قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ، بغية استعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

إن مؤتمر القمة الإسلامي الخامس قد أكد من جديد أيضا على التزام الدول الأعضاء بعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية في الصراع العربي الإسرائيلي ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة معها ، وكذلك جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، بغية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وعقد اجتماع للجنة التحضيرية .

إن الاجتماع التنسيقي الذي عقده مؤخرا وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك ، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، قد أكد من جديد مرة أخرى على التأييد

الثابت لمنظمة المؤتمر الاسلامي للقضية الفلسطينية وعلى التزامها بها . وقد أعرب البيان الختامي الذي أصدرته هذه الهيئة ، ضمن أمور أخرى ، عن تمسك العالم الاسلامي بعقد مؤتمر دولي للسلم معني بالشرق الاوسط تمشيا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٢٨ جيم ، تشارك فيه على قدم المساواة جميع الاطراف المعنية مباشرة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد دلل التاريخ على أن العدوان والسيطرة واستعمال القوة لم تؤد ابدا الى قمع الطموحات والمطالب المشروعة للشعوب من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير . وإن الكفاح المشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لبلوغ هذه الاهداف النبيلة ليس استثناء .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠